الملحق 2 على الويب:

الاجتماع السابع لوزراء الزراعة في آسيا الوسطى والمؤتمر الدولي بشأن الأمن الغذائي في سمرقند

الاجتماع السابع لوزراء الزراعة في آسيا الوسطى

1- تعكف منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) على تنظيم اجتماعات وزراء الزراعة في آسيا الوسطى منذ مايو/أيار 2020. وقد انعقد الاجتماع السابع منها في عشق أباد، تركمانستان، في 9 مارس/آذار 2023، في اليوم الأول من المؤتمر الدولي، تحت عنوان "التعاون في مجال الأمن الغذائي في سياق تغير المناخ".

2- وانصب تركيز الاجتماع على التحديات التي يفرضها تغير المناخ في آسيا الوسطى، حيث ينبغي للبلدان تطوير زراعتها من أجل الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي.

3- ويؤثر تغير المناخ بالفعل على الأمن الغذائي بسبب ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط هطول الأمطار وتزايد وتيرة بعض الأحداث المناخية القصوى. في حين يتغير توزّع الآفات والأمراض، مما يؤثر سلبًا على الإنتاج. كما تتزايد مخاطر تعرض النظم الغذائية لاضطرابات. وسيكون تزايد ندرة المياه الناجمة عن تغير المناخ في إقليم آسيا الوسطى، الذي يعاني أصلًا الإجهاد المائي، بمثابة تحدٍ رئيسي أمام التكيّف مع المناخ.

4- ومن العناصر الرئيسية اللازمة لرسم مسار للتنمية المستدامة، هناك تعزيز آليات التعاون الإقليمي الحالية بشكل كبير. وينبغي للمؤسسات الإقليمية دعم إنشاء هذا المسار.

5- ويمكن دعم عملية التعاون الإقليمي في شكل برامج للتعاون البيئي تهدف إلى تسهيل التواصل والتعاون بين البلدان المستفيدة في ما يتعلق بمعالجة المسائل البيئية العابرة للحدود بموازاة تيسير تقاسم المعلومات وأفضل الممارسات والخبرات بين البلدان المستفيدة وأعضاء المنظمة.

6- وقد أبدت المنظمة استعدادها لتيسير حوار متعدد القطاعات ودعم التعاون بين البلدان الخمسة في آسيا الوسطى، مع إتاحة الفرصة لتبادل المعارف والدروس المستخلصة من البلدان المجاورة التي تواجه تحديات بيئة واجتماعية واقتصادية مشابهة.

7- وأكّد الوزراء مجددًا على ضرورة إيجاد حلول جديدة وتطبيقها بغية إقامة نظم غذائية مستدامة بيئيًا ومتكيفة مع تغير المناخ، عن طريق استخدام نُهج وآليات مبتكرة. كما أعربوا عن استعدادهم لتطبيق مفهوم التفاعل في مجال الأمن الغذائي.

المؤتمر الدولي بشأن الأمن الغذائي في سمرقند

8- لقد انعقد المؤتمر الدولي بشأن الأمن الغذائي في سمرقند، أوزبكستان، يومي 7 و8 سبتمبر/أيلول 2023.

9- وقامت حكومة أوزبكستان بتنظيم المؤتمر بدعم فني من المنظمة. وشهد المؤتمر مشاركة أكثر من 20 وزيرًا ونائب وزير للزراعة من أوروبا وآسيا الوسطى وأقاليم أخرى، فضلًا عن ممثلين رفيعي المستوى عن الشركاء في التنمية والمجموعات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة، إلى جانب خبراء من منظمات دولية ومؤسسات مالية.

10- وتمثل هدف المؤتمر الدولي في استعراض الحالة الراهنة للأمن الغذائي في العالم وفي آسيا الوسطى، والتحاور بشأن بعض التحديات الرئيسية التي تواجه النظم الزراعية والغذائية وتعيق إحراز التقدم في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، ومحاولة تحديد حلول للتغلّب على هذه التحديات، مع إيلاء اهتمام خاص للمشاكل التي تواجهها البلدان غير الساحلية.

11- وقد أجري تقييم لحالة تنفيذ التدابير الرامية إلى تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة "القضاء على الجوع"، بما في ذلك المهام المحددة المتعلقة بمكافحة الجوع وتحسين الأمن الغذائي والتغذية وتنمية الزراعة المستدامة حتى عام 2030.

12- وأحيط المشاركون علمًا بعملية تنفيذ قرارات قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية التي عقدت في عام 2021 في مدينة نيويورك.

13- وقدّمت المنظمة الدعم الفني للمؤتمر من خلال إلقائها الكلمة الرئيسية بشأن "العمل المشترك من أجل النهوض بتحويل النظم الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي"، وتنظيم ثماني جلسات فنية بعد ظهر اليوم الأول من المؤتمر.

14- وانعقدت الجلسات الثماني في الوقت نفسه وتمحورت حول مواضيع عديدة، منها تعزيز استدامة النظم الزراعية والغذائية في البلدان غير الساحلية، وإمكانية التمتع بأنماط غذائية صحية، وآثار تغير المناخ على الأمن الغذائي، والتحديات الماثلة أمام الأمن الغذائي والحلول التي اقترحتها بعض البلدان بشأنها، وتعزيز المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية، وتعزيز التجارة بالمنتجات الزراعية والغذائية بالتركيز على البلدان غير الساحلية، والتنمية الزراعية المبتكرة، والزراعة الرقمية وما إلى ذلك.

15- وشدّد المؤتمر على أهمية العمل المشترك بين البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية لضمان الأمن الغذائي في سياق أوجه عدم اليقين والتحديات المتعددة، وأعرب عن قلقه إزاء حالة الأمن الغذائي العالمي.

16- وتم نشر "إعلان سمرقند" كنتيجة منبثقة عن المؤتمر الدولي.[1]

[1] يمكن الاطلاع على النص الكامل لإعلان سمرقند في الملحق 1.

الملحق 1

المؤتمر الدولي بشأن الأمن الغذائي، سمرقند، 7–8 سبتمبر/أيلول 2023
الإعلان

اجتمع وزراء الزراعة من بلدان أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، إلى جانب ممثلين رفيعي المستوى عن الشركاء في التنمية والمجموعات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة وخبراء من المنظمات الدولية والمؤسسات المالية وغيرها، للمشاركة في المؤتمر الدولي بشأن الأمن الغذائي المنعقد في سمرقند يومي 7 و8 سبتمبر/ أيلول 2023، الذي نظمته حكومة أوزبكستان بدعم فني من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وأجروا مناقشات مثمرة حول ضمان الأمن الغذائي، وقاموا بما يلي:

1– شدّدوا على أهمية العمل المشترك من جانب البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية بغية ضمان الأمن الغذائي في سياق أوجه عدم اليقين والتحديات المتعددة؛

2– وأعربوا عن قلقهم إزاء حالة الأمن الغذائي، لا سيما بالنسبة إلى السكان الذين يعانون أصلًا من انعدام الأمن الغذائي ويتعذر عليهم اتباع أنماط غذائية صحية، مشيرين إلى أنّ التوقعات الحالية تفيد بأنّ نحو 670 مليون شخص سيظلون في عداد الجياع بحلول عام 2030؛

3– وأشاروا إلى أنّ المؤتمر الدولي أتاح فرصة للحوار على المستويين الإقليمي والدولي، ووفر منتدى لإيجاد الحلول لمجموعة واسعة من المسائل المؤثرة على الأمن الغذائي؛

4– وأشاروا إلى أنه لم يعد يفصلنا عن تنفيذ خطة عام 2030 سوى سبع سنوات فقط، واتفقوا على تسريع وتيرة جهودهم المشتركة وتكثيفها من أجل المضي قدمًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

5– وأشادوا بالدعوة إلى العمل بشأن تسريع وتيرة تحويل النظم الزراعية والغذائية التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة في عملية تقييم حصيلة قمة النظم الغذائية+2، لا سيما مجالات العمل الستة الواردة في الدعوة إلى العمل؛

6– والتزموا بالتطبيق التدريجي لنهج "شامل" للنظم الغذائية يتمحور حول توفير الأغذية للسكان الآخذ عددهم في الازدياد، بأساليب تسهم في تغذية الناس وصحتهم ورفاههم، وتقوم بإصلاح الطبيعة وتحميها، وتتسم بالحياد المناخي ومتكيفة مع الظروف المحلية، في خطط وبرامج العمل المنفذة على المستويين الوطني والإقليمي؛

7– وشدّدوا على أهمية النهوض بأنماط غذائية صحية للجميع، وعلى وجه الخصوص للأطفال والمراهقين، من خلال تطبيق خطوط توجيهية غذائية قائمة على النظم الغذائية، وجعل الحماية الاجتماعية مراعية للتغذية، وضمان استفادة الأطفال من برامج التغذية المدرسية الشاملة؛

8– وأعربوا عن قلقهم إزاء التهديد المتصاعد الذي يطرحه تغير المناخ بالنسبة إلى الأمن الغذائي في آسيا الوسطى وباقي مناطق العالم؛

9– وأكّدوا أنّ آثار تغير المناخ هي عابرة للحدود الوطنية، لا سيما في ما يتعلق بالموارد المائية وتدهور الأراضي؛ وهي بالتالي تتطلّب إقامة تعاون دولي من أجل التغلّب عليها بنجاح؛

10- وشـــدّدوا على مدى أهمية دمج تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته في برامج النمو الشـــامل المتوسطة الأجل التي تنفذها البلدان؛

11- واتفقوا على ضـــرورة النهوض بالزراعة بأكثر السـبل التي تراعي البيئة وتدعم التنوع البيولوجي وتسـتخدم الموارد المائية بالطريقة الأمثل؛

12- وأقروا بأنّ الزراعة تعتمد بصـــورة كبيرة على المياه النظيفة والكافية لكي تســـهم في تحقيق الأمن الغذائي، وبأنها المستهلك الأكبر للمياه في العالم؛

13- وشدّدوا على مدى أهمية الإدارة الجيدة للمياه والحوكمة والدبلوماسية ذات الصلة من أجل استخدام الموارد المائية الشـحيحة بالطريقة المثلى وتهيئة مجتمع مفعم بصـحة أكبر وبيئة سـليمة بدرجة أكبر ليس فقط في آسـيا الوسـطى، بل في البلدان الأخرى القاحلة وشبه القاحلة؛

14- واعترفوا بما تتمتع بها التكنولوجيات الرقمية والابتكارات الأوســـع نطاقًا في مجال التكنولوجيات الزراعية من إمكانات تحويلية في مواجهة التحديات المتمثلة في إيجاد نظم زراعية وغذائية مستدامة وشاملة وقادرة على صمود؛

15- وأقرّوا بدور المرأة ومســـاهمتها في النظم الزراعية والغذائية، وأكّدوا على أهمية تمكين المرأة الريفية من أجل زيادة قدرتها على المساهمة في تحويل النظم الزراعية والغذائية واستدامة سبل العيش الريفية وتحسين الأمن الغذائي؛

16- وشدّدوا على أهمية تكامل العلوم والتعليم والإنتاج من أجل تحسين جودة نظم الإنتاج الزراعي وكفاءتها؛

17- وأشـــاروا إلى أنّ الاســـتثمار في الشـــباب وزيادة الفرص في النظام الصـــناعي يكتســـيان أهمية بالغة لزيادة الأمن الصناعي والتغذية؛

18- وأكدوا على ضـرورة بذل الجهود اللازمة لتعزيز الدعم الحكومي المقدم للعائلات والأسـر المعيشـية الصـغيرة بغية زيادة وصولها إلى الموارد الإنتاجية والطبيعية والمالية؛

19- وشدّدوا على الدور المهم الذي تؤديه المنظمات المالية الدولية والتنمية الاجتماعية للاقتصاد الزراعي والتكنولوجي "الأخضر"؛

20- وأقرّوا بالحاجة إلى وضع نُهج وتدابير وسياسات تهدف إلى معالجة الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بصورة ناجحة في سياق النظم الزراعية والغذائية؛

21- وأشـــاروا بقلق إلى تزايد أوجه عدم اليقين المخيمة على توقعات التجارة بالمنتجات الزراعية والغذائية والاقتصـــاد العالمي في المســـتقبل القريب، بما في ذلك تباطؤ النمو الاقتصـــادي وأثر القيود والحواجز التجارية المعيقة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في العالم، لا سـيما في البلدان النامية، واسـتمرار التضـخم، وعلى وجه الخصـوص بالنسـبة إلى الأغذية الأساسية، وارتفاع أسعار الزيوت، وتباطؤ نمو التجارة، ومنها التجارة بالمنتجات الزراعية والغذائية؛

22- وأقروا بأهمية التجارة بالمنتجات الزراعية والغذائية لضـمان الأمن الغذائي، لا سـيما في سـياق البلدان النامية غير الساحلية؛

23- وأشاروا إلى أهمية إيجاد حلول بديلة لفواتير الواردات الغذائية المرتفعة في البلدان النامية غير السـاحلية، من خلال الاستثمار في الزراعة المحلية وتشجيع إنتاج الأغذية وتوفيرها محليًا، بموازاة تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛

24– وشـدّدوا على أهمية الحصـول على الأسمدة واسـتخدامها دون عوائق من أجل اسـتدامة الإنتاج الزراعي والغذائي وضمان الأمن الغذائي والتغذية في العالم، لا سيما في البلدان النامية؛

25– وأعرب المشـاركون عن عميق شـكرهم لأوزبكستان، حكومة وشـعبًا، على حسـن الضـيافة والدعم السـخي المقدم للتحضـير للمؤتمر الدولي بشـأن الأمن الغذائي وتنظيمه. وأعادوا التأكيد على التزامهم بمواصـلة العمل بشـأن تحويل النظم الزراعية والغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في سياق خطة عام 2030.